

الاعتراف والعدالة

أكسيل هونيث¹

ترجمة: نورالدين علوش - المغرب

يعتبر هذا المقال مساهمة كبيرة للتعريف بأحد رموز المدرسة النقدية الألمانية والمدير الحالي لمعهد فرانكفورت الا وهو الفيلسوف الألماني أكسيل هونيث.

فالفيلسوف أكسيل هونيث هو ممثل الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت ولعل المكانة المرجعية المتميزة التي لم يفتأ يحتلها هذا الفيلسوف في السنوات الأخيرة، ترجع لكونه استطاع بمجادة عالية القيام بتنظير فلسفي لا مثيل له لمفهوم الاعتراف وبخاصة بعد ظهور كتابه العمدة: "الصراع من اجل الاعتراف" سنة 1993 وهو الكتاب الذي أعطى لهونيث شهرة واسعة في الأوساط الفلسفية الغربية القارية والانغلو سكسونية؛ دفعت الكثير من الفلاسفة وعلماء الاجتماع إلى الدخول في نقاشات وسجالات معه بخصوص براديغمه الجديد.

الجدير بالإشارة ان الهدف من براديغم الاعتراف هو تأسيس نظرية معيارية للمجتمع لتحسين او تحديد النظرية النقدية الأولى. على هذا الأساس قام في كتابه الصراع من اجل الاعتراف بإعادة بناء التجربة الاجتماعية، انطلاقاً من أشكال الاعتراف التداوتي التي يعتبرها هونيث مؤسسة للهوية حتى تحقق الذات وجودها داخل نسيج العلاقات الاجتماعية وهو بذلك يتفق فيما يخص بضرورة الانتقال من فكرة الذات في العلاقات الاجتماعية والمؤسسات إلى التداوت الحديثة وبمختلف تظاهراتها كالعامل والتفاعل والتنشئة الاجتماعية. ومع ان هونيث قد اشد بما يسمى بالمنعطف التواصل لهابرماس الذي اعاد تحيين النظرية النقدية من جديد ؛غير انه بقي متحفظاً على اختزال هارماس للحياة الاجتماعية الى البعد اللغوي والتمركز حول اللغة قد يحجب عنها حقيقة التفاعلات المجتمعية ويؤدي هذا الى عدم القدرة على ادراك التجارب الاجتماعية والأخلاقية المرتبطة بأشكال الظلم والاحتقار وعدم الاعتراف بالافراد أو الجماعات . لذلك حاول هونيث إعادة إدماج بنيوي لأشكال الصراعات الاجتماعية وأنماط التجربة الأخلاقية المعاشة ضمن نموذج معياري للاعتراف المتبادل الذي استلهمه من نموذج هيغل وعمقه من خلال أعمال هيربرت ميد .

لذلك يرى أن الاعتراف المتبادل كفيل بوضع حد للصراعات الاجتماعية القائمة على السيطرة والهيمنة والظلم الاجتماعي، ومن

¹ - www.passant-ordinaire.com/revue/38-349.asp

ثمة يستطيع الأفراد تحقيق ذواتهم وفق ثلاثة أشكال أو نماذج معيارية متميزة للاعتراف هي: الحب والحق والتضامن.

1. الحب: إن الحب -حسب هونيث- هو الصورة الأولية للاعتراف، إذ أنه يربط الفرد بجماعة محددة وخاصة الأسرة التي تمكنه من تحقيق مقصد أساسي يتمثل في الثقة في النفس.

2. الحق: أما الحق فهو ذو طابع قانوني وسياسي، بحيث يتم الاعتراف بالإنسان كذات حاملة لحقوق ما، ولهذا الاعتراف أهمية كبيرة لاكتساب ما يسمى احترام الذات.

3. التضامن: أما التضامن فهو يحلنا -حسب هونيث- إلى الصورة الأكثر اكتمالا من العلاقة العملية بين الذوات وهذا لتحقيق مقصد أساسي يتمثل في إقامة علاقة دائمة بين أفراد المجتمع، بحيث يتمكن كل الفرد أن يتأكد أنه يتمتع بمجموعة من المؤهلات والقدرات التي تسمح له من الانسجام الإيجابي مع ضعه الاجتماعي، فيحقق ما يسم بتقدير الذات.

غير أن تحقيق الاعتراف من خلال هذه الأشكال أو المستويات الثلاثة ليس أمراً هيناً من الناحية الواقعية، إذ كثيراً ما يجد الأفراد أنفسهم أمام ما يسميه هونيث بالامتناع عن الاعتراف، والذي يأخذ بدوره ثلاثة أشكال أساسية تؤدي في نهاية الأمر إلى ما يسمى بالاحتقار الاجتماعي وهي:

أ- من الناحية الجسمية والنفسية: وهذا حينما يتم إلحاق الأذى أو الضرر الجسماني والنفسى لشخص ما، مثل حالة التعذيب أو الاختطاف أو الاغتصاب، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة في النفس.

ب- من الناحية القانونية: وهذا حينما يتم إلحاق الضرر للفرد حينما يتم استبعاده أو تهميشه من الناحية القانونية فلا يحصل على حقوقه لأسباب إثنية أو جنسية أو طبقية أو دينية (كحالات المغتربين، النساء، السود، الخ)، غير أنّ الملاحظ عندما نتحدث هنا عن حقوق الأفراد أو الجماعات فلا يتعلق الأمر فقط بعدم التساوي في الحقوق أو في التوزيع العادل للخيرات والثروات وإنما يتعلق الأمر أيضا - من الناحيتين النفسية والأخلاقية - بشعور هؤلاء الأفراد المهمشين أو المحرومين بالإهانة وهذا الشكل من الاحتقار يؤدي إلى فقدان الفرد أو الجماعة لما يسمى احترام الذات.

ج- من الناحية الاجتماعية: وهذا حينما يتم إلحاق الضرر للفرد عندما لا ينال الاعتراف الذي يستحقه بالنظر إلى مؤهلاته وقدراته وكفاءاته. فلا يحقق المرتبة الاجتماعية التي يستحقها، على غرار ما يحدث مثلا في مؤسسات العمل التي لا ينال فيها الفرد التقدير الاجتماعي اللائق به. وهذا الشكل من الاحتقار يؤدي إلى فقدان الفرد هذا التقدير، لذلك فإنّ معاشة الأفراد لتجارب الاحتقار الاجتماعي تؤدي لا محالة إلى صراعات اجتماعية وسياسية، يبحث هؤلاء الأفراد من خلالها على الاعتراف في مختلف أشكاله

العدالة والاعتراف" اطروحة نقدية جديدة

لا يسع أي متتبع لتطور الفلسفة السياسية، في السنوات الأخيرة إلا أن يكون شاهدا على السيروتات النظرية؛ التي من خلالها تتطور المفاهيم المركزية المواقبة لتحولات الاتجاهات المعيارية.

في نهاية الثمانينات، شكلت هيمنة الماركسية في التقليد القاري ونظرية العدالة لراولز في التقليد الانكلو ساكسوني؛ مبدأ موجهة للنظرية المعيارية للنظام السياسي بدون شك ولا موارد: بالرغم من الاختلاف في التفاصيل، فالجميع يتفق على إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية غير المبررة عقليا.

حيث تركت هذه الفكرة المؤثرة، التي تعبر عن الفكر الديمقراطي الاشتراكي مكانها لفكرة جديدة يصعب فهمها للوهلة الأولى. فيإزالة اللامساوات لا تمثل هدفها المعيارية، بل الوصول إلى الكرامة أو تفادي الاحتقار. وكذلك التوزيع العادل للخيرات أو المساواة المادية. فالانتقال من فكرة إعادة التوزيع إلى فكرة الاعتراف: هي حسب نانسي فرايزر انتقالا مهما من براديجم قديم الى براديجم جديد. حيث الأول مرتبط بفكرة العدالة التي ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الخيرات؛ باعتبارها موجبات للحرية. أما الثاني فيحدد شروط المجتمع العادل الذي يهدف إلى الاعتراف بكرامة شخصية لأي فرد.

في المقال سأحاول رسم الخطوط العريضة، لنظرية العدالة التي تنطلق من البعد الاجتماعي والأخلاقي لضرورة الاعتراف الاجتماعي. في المرحلة الأولى سأحاول تفسير لماذا هو ضروري الربط بين الاعتراف والعدالة الاجتماعية. في المرحلة الثانية سأنتج إلى التبرير النظري لأطروحة؛ أما في المرحلة الثالثة سأحاول نقل النظرية من المستوى المجرد إلى المستوى العملي لأن.

1- العدالة الاجتماعية والاعتراف

في الكثير من أعمالنا لحد الآن، عملت على توظيف الفكرة المعيارية للاعتراف بالمعنى الوصفي تحديدا: يتعلق الأمر بالدفاع عن أطروحة مفادها أن الانتظارات الأخلاقية المشكلة تفاعليا مع الذوات الأخرى تعتمد على الاعتراف الاجتماعي للآخرين، حيث الآخر ينظر إليه كوحدة عامة ومختلفة.

فأثار هذه الملاحظة السوسيو أخلاقية تطورت في اتجاهين: الأول تمحور حول الجمعية الأخلاقية للذوات والثاني تمحور حول الاندماج الأخلاقي للمجتمع. فيما يخص نظرية جمعية الذوات لنا الكثير من الأسباب المعقولة التي تدفعنا إلى القول، بان تكوين الهوية الفردية يمر عموما عبر مراحل استبطان نظم معيارية للاعتراف الاجتماعي: حيث الفرد يتعلم كيف ينظر إلى نفسه، باعتباره عضوا مميزا وجزءا لا يتجزأ من المجتمع عن طريق التفاعل الإيجابي مع أقرانه. في هذا السياق فكل ذات اجتماعية هي بطريقة أولية مرتبطة بعالم مشكل من أشكال السلوك الاجتماعي المنظم من خلال المبادئ المعيارية للاعتراف المتبادل: فحينما تغيب قيم الاعتراف، يظهر الاحتقار والازدراء. وهذا ما يؤثر سلبا على تشكيل هوية الفرد. في الاتجاه المعاكس لمفهوم مناسب للمجتمع الذي ينتج عنه تداخل بين الاعتراف والجمعية التي لا يمكن

تمثيل الاندماج الاجتماعي؛ باعتباره ضرورة دمج منظم من خلال أشكال الاعتراف. في نظر أعضاء المجتمعات فهذه الأخيرة يمكن اعتبارها وحدات اجتماعية شرعية على أساس ضمائها لمختلف أشكال الاعتراف المتبادل.

من هنا فالإدماج المعياري للمجتمعات، لا يتم إلا بمأسسة مبادئ الاعتراف المحدد عن طريق أشكال الاعتراف المتبادل بين أعضائه المدججة في الحياة الاجتماعية..

إذا سمحنا لهذه المبادئ النظرية الأخلاقية بتوجيهها، سنصل إلى نتيجة تفرض نفسها أن أي إلتيقا سياسية أو أخلاقية للمجتمع؛ يجب تصورها بطريقة تعيد نوعية علاقات الاعتراف المضمونة من طرف المجتمع: العدالة أو السعادة لمجتمع، تقاس بدرجة استعداده لضمان لشروط الاعتراف المتبادل؛ التي في ظلها تشكل الهوية الشخصية للفرد وبذلك تنمي شخصيته في ظروف مواتية جدا.

بطبيعة الحال لا يمكن تمثيل أي اتجاه نحو ما هو معياري، باستخلاصنا النتيجة القائلة بأن التعايش الاجتماعي المثالي ناتج عن إكراهات وظيفية موضوعية. بالإضافة إلى أن إكراهات الاندماج الاجتماعي، يمكن فقط فهمها على أنها مؤشرات لمبادئ إلتيقا سياسية أو أخلاقية على أساس أن هذه المبادئ نفسها تنعكس في انتظارات سلوكيات الذات الاجتماعية.

عندما تحقق هذه العتبة أي توجه نحوها يكون مبررا. في هذه الحالة اختيارنا المبادئ الأساسية لتوجهنا نحو إلتيقا سياسية، لم يتم لأسباب امبريقية؛ لكن لسلوكات الانتظار الثابتة نسبيا التي من الممكن فهمها باعتبارها ودائع ذاتية لضرورات الاندماج الاجتماعي.

ربما لا نحانب الصواب كثيرا، إذا تحدثنا عن المصالح شبه متعالية للجنس البشري ونفس الأمر ينطبق على ما يسمى بالانثاق الموجه لإزالة الاختلالات الاجتماعية وأشكال الإقصاء.

هذا يعني بأن التجربة هي نفسها علمتنا: أن مضمون أي انتظارات للاعتراف الاجتماعي، يمكنها أن تتحول بسبب التحولات البنوية للمجتمعات. فقط من خلال شكلها تقدم هذه الانتظارات على أنها ثوابت انتربولوجية؛ في حين أن اتجاهها ومصيرها يشير إلى نوع الاندماج الاجتماعي داخل المجتمع.

فهنا ليس المكان المناسب، للدفاع عن الأطروحة القائلة: بأن التحولات البنوية المعيارية للمجتمعات عليها أن تشير إلى قوة الدفع التي قدمها الصراع من أجل الاعتراف. بطريقة عامة يمكنني تصور على الأقل بالنظر إلى التطور الاجتماعي إمكانية الحديث عن تقدم أخلاقي بمعنى أن شرط الاعتراف يشمل دائما تغيير القيم الذي يعمل على ضمان أسباب وحجج قوية في إطار التعبئة مما يؤدي إلى تزايد قوة الاندماج الاجتماعي. من أجل هذا لابد من الإشارة إلى أن المهمة الأساسية المعترف بها اجتماعيا هي تشكل لها من طرف المبادئ المعيارية المتصلة بالبنيات الأولية للاعتراف المتبادل داخل تشكل اجتماعي ما.

الاستنتاج الرئيسي اليوم هو أن أي إلتيقا سياسية أو أخلاقية عليها الاشتغال على 3 مبادئ للاعتراف التي تنظم مجتمعاتنا. وبالتالي فهذه الأشكال الثلاثة للاعتراف أي الحب والمساواة والمساهمة في المجتمع هي مجموعها ما يشكل اليوم أبعاد العدالة الاجتماعية.

2- المساواة وتحقيق الذات

بطريقة غير مباشرة، اشرت سابقا إلى طريقتي في تصور التبرير المعيارية، لفكرة مفادها أن نقطة الانطلاق في تصور العدالة الاجتماعية يوجد بالأساس في نوعية علاقات الاعتراف المتبادل داخل المجتمع. في ما يخص المجتمعات الحديثة انطلق من مقدمة نظرية مفادها: أن المساواة الاجتماعية تسمح للجميع بتشكيل هويته الفردية. بالنسبة لي يعني هذا أن الهدف الرئيسي الذي نطمح إليه عندما نتحدث عن المساواة الاجتماعية هو السماح لأي فرد بتشكيل هويته الشخصية. فالسؤال المطروح الآن هو من أي نقطة مرجعية (ليبرالية) يمكن الوصول إلى الاستنتاج التالي: نوعية شروط الاعتراف الاجتماعي هي التي ينبغي أن تؤسس جوهر أي إلتيقا سياسية أو أخلاقية لأي مجتمع.

فكرتي كما اشرت إليها سابقا، هي علينا تعميم معارفنا النسبية للشروط الاجتماعية لتشكيل هوية، في إطار نظرية أخلاقية من النوع المساواتي. في أي تصور يمكن الحديث عن الشروط التي تسمح لكل فرد بتحقيق ذاته وتشكيل هويته.

وعلى عكس راولز، فانا مقتنع بأن تجميع الكثير من الحجج النظرية؛ لا يمكنه تعويض الإجراء المتمثل في تجميع معارفنا لتعميمها وتطوير مفهوم الحياة الطيبة المرتكز على الذكاء والانية. على ضوء المعارف التي نمتلكها يمكن بناء نظرية، لكن لا يمكن أن نقدر في يوم من الأيام أن نعطيها طابعا شاملا عبر معطيات تجريبية أو افتراضات نظرية. لهذا فنظرية الصراع من أجل الاعتراف يمكن من الآن فصاعدا اعتبارها تصور غائي للعدالة الاجتماعية؛ كما أنها شكلا عاما للحياة السعيدة ذي طابعا افتراضيا وعاما.

باستخدام كل المعارف المتداخلة، فهذا المشروع الفكري هو حصيلته أشكال الاعتراف المتبادل؛ الذي تحتاجه الذوات حتى يتسنى لكل ذات تحقيق هويتها.

3- المبادئ المعيارية للعدالة الاجتماعية

حتى ولو أن هذه الاستدلالات، التي قدمت الخطوط العامة للنظام المعياري للنظرية إزاء مشكل العدالة؛ فإن المهمة الأساسية هي تحديد المبادئ الموجهة للعدالة الاجتماعية والذي من الواجب علينا إكمالها.

فسؤال معرفة كيف لهذه المبادئ، التدخل في تطور الصراعات الاجتماعية، يتطلب على الأقل نظرة إجمالية لبداية الحل. لحد الآن شرعت في تخطيط استدلال حتى تصبح واضحة فلماذا الأخلاق الاجتماعية عليها أن ترجع إلى نوعية علاقات الاعتراف الاجتماعية. حسب تحليلي فالحجة الحاسمة تكمن في النظرية المؤسسة جيداً، التي مفادها أن تحقيق الاستقلالية الفردية منوط بتوفر الشروط الموضوعية لتطوير علاقة مع الذات، عبر تجربة الاعتراف الاجتماعي. فالترايط مع هذه التصور اليتيمي هو الذي يسمح بإدخال العنصر الزمني في مشروع أخلاقيات المجتمع: بمعنى أن بنية علاقات الاعتراف تتغير مع مرور التطور التاريخي.

هذا ما يدفع الذوات، اعتبار أبعاد شخصيتهم التي من خلالها لهم الحق في الانتظار الشرعي للاعتراف الاجتماعي، الذي يقاس من خلال النمط المعياري لإدماجهم في المجتمع وهكذا مع درجة اختلاف دوائر الاعتراف. وبالتالي يمكن تأويل أخلاقيات المجتمع، التي تناسب شكل من أشكال التعبير المعياري لهذه المبادئ في تشكل اجتماعي ما، تنظم الطريقة التي من خلالها يتم الاعتراف المتبادل بين الذوات.

فهذه الوظيفة التي هي تأكيدية وربما محافظة، تتناسب مع هذه النظرية التي على أساسها، يجب أن تشمل نظرية العدالة 3 مبادئ من نفس القيمة التي تعتبر بدون شك 3 مبادئ للاعتراف. وحتى يتسنى للفرد تحقيق استقلاليته لابد الاعتراف له بحاجاته وبحقه في الاستفادة من الحقوق ومن المساهمة في المجتمع. كما نفهم من هذه العبارة أن محتوى ما نسميه عدل هو يقاس كل مرة بنوعية علاقات الاعتراف بين الأفراد: يتعلق الأمر بعلاقة تتميز بالعودة إلى الحب فمبدأ الحاجة يفرض نفسه، في حين أن في العلاقات يتم الرجوع إلى الحق حيث مبدأ المساواة هو الذي يحظى بأولوية وفيما يخص (علاقات من النوع التعاوني تطبق مبدأ التعويض؛ بالخلاف مع دافيد ميلر الذي ينطلق من تعددية مقارنة بين 3 مبادئ للعدالة (حاجة، مساواة..) فالتوزيع الثلاثي الذي اقترحه لعلاقة له بأي اتفاق بسيط مع نتائج البحث الأميركي حول العدالة ولا مع الاختلاف السوسيو انطولوجي لأنماط العلاقات؛ بل بمعرفة الشروط التاريخية لتشكل الهوية الشخصية: لأننا نعيش في إطار اجتماعي، حيث يمكن لكل فرد تطوير هويته عبر التأثير العاطفي، والتمتع بالحقوق وأخيراً التقدير الاجتماعي الذي يبدو نيابة عن الاستقلالية الفردية للأشكال الثلاثة للاعتراف، القلب النابض للنظرية المعيارية للاعتراف.

هناك نقطة أخرى تختلف معه، هي أنه يعتبر أن هذه المبادئ الثلاثة لا يمكن فهمها إلا في إطار مبادئ التوزيع؛ التي من خلال الدوائر الخاصة تسمح بإعادة توزيع الخيرات المقدرة. في حين أنني اعتبرها قبل أي شيء 3 أشكال من الاعتراف، بحيث أن هذه التصورات الخاصة والاعتبارات الأخلاقية يجب ربطها معاً. وهذا لن يكون إلا عندما تكون أشكال الاعتراف، تكون في أن واحد نتائج لإعادة توزيع بعض الخيرات التي أتكلم عنها بطريقة تختلف عن طريقة ميلر..

بالرغم من هذه الاختلافات، فهناك تقاطع بين هذين المقاربتين، من الواجب عدم نسيانها. بدون الرجوع إلى فرضيات غائية أو افتراضات أخلاقية، ينطلق ميلر من قناعة أن الفكرة الحديثة للعدالة عليها أن تحلل إلى 3 جوانب كل جانب يحدد الطريقة التي نعامله بها كل إنسان. فهو يميز بين مبادئ الحاجة والمساواة والتعويض، بالطريقة التي افرق فيها أن بين المبادئ الثلاث الحب والمساواة القانونية والاحترام الاجتماعي. في كلا الحالتين لا يجب أن نندهش من رؤية تظهر في مكانين لمصطلح واحد المساواة، لأن هذا يمس المستويين لتصوير للعدالة: المستوى الأعلى حيث أن الأفراد يطلبون الاعتراف المتبادل في حاجاتهم وفي الحقوق وفي مساهمتهم في المجتمع. أما المستوى الأدنى فمبدأ الاستقلالية القانونية هو الذي يلعب دور ما يقتضيه مساواة التعامل بينهم وهكذا بالمعنى الدقيق لكلمة المساواة.

إذن يمكن التعبير عن المستوى الأعلى، بطريقة متناقضة: أما عن طريق مبدأ لاستقلالية القانونية أو من خلال المبادئ الأخرى للاعتراف، البعيدة كل البعد عن المساواة بالمعنى الدقيق.

الدور النقدي لتصوير العدالة المرتكز حول نظرية الاعتراف

لكن السؤال الأساسي، يتعلق بمعرفة كيف يمكن لتصور للعدالة مبني على نظرية الاعتراف ، يمكنه خارج طابعه التأكيدى أن يكون نقديا وتقديميا. فالسجال الذي دار بيني وبين نانسي فرايزر، يركز أساسا على سؤال معرفة أية شروط وعلى أساس أية نظرية، يمكن التعبير بطريقة معيارية عن التوجه الواجب اخذه بعين الاعتبار، في تطور الصراعات الاجتماعية الحالية.

إلى حد هنا، لا نساءل إلا الدور التأكيدى الذي يلعبه تصور العدالة العامة في نطاق ما، محاولتها المحافظة على تعددية غير اختزالية لمبادئ العدالة في عصر الحداثة: نحن هنا أمام 3 مبادئ مستقلة للاعتراف خاصة بكل دائرة، التي يتعين امتحانها باعتبارها نماذج معيارية مميزة للعدالة؛ حينما تكون الشروط البيداتية للإدماج الشخصي لجميع الأفراد محمية.

في الحقيقة يمكن تسميتها بفضل مهارة التمييز أو ما يسميه وولزر فن الفصل، بالعدالة المحايثة، لم نقل شيئا حول البعد النقدي لتصور ما للعدالة، حينما يتعلق الأمر بالتقويم الأخلاقي للصراعات الاجتماعية. في الحالة الثانية لا يتعلق الأمر فقط بشرح تعدديته لمبادئ العدالة الموجودة والمتجذرة في ما هو اجتماعي؛ لكن الأهم هو تطوير معايير معيارية، انطلاقا من تصور تعددي للعدالة وبمساعدة هذه المبادئ في التطورات الحالية، يمكن أن تنتقد على ضوء الإمكانيات المستقبلية.

أي واحد لا يريد الارتباك في عمل ذي نظرة قصيرة، له أهداف مشتركة مع الحركات الاجتماعية الحالية الأكثر تأثيرا لا يتسنى له تطوير أي معايير بالعلاقة مع الصياغات حول التقدم الأخلاقي للمجتمعات برمتها. بالفعل فتقويم الصراعات الحالية، يفرض تقدير خاص للحمولة المعيارية البادية في بعض المطالب الداعية الى التغيير التي لا تستهدف المدى القصير بل تتعداه إلى المدى الطويل. من المهم التسجيل بان نظرية العدالة المحملة من خلال الخطوط العريضة تندرج في إطار عام حول التقدم الذي يعيد الاعتبار للتأسيس الأخلاقي للمجتمعات. وانطلاقا من هنا يمكن رؤية مع أساس ليس نسبي فقط في سياق أن بعض الاكراهات الاجتماعية التي فرضت نفسها ومبررة بطريقة معيارية. لسوء الحظ، فالوقت المعطى لي في هذا العرض لا يمكنني من إعطاء نظرة عامة عن مجريات أي تصور للعدالة. أعطيت حقيقة بدون فائدة في جواي مؤشرات متناثرة بخصوص حاجة وإمكانية أي تصور لتطوير العلاقات الاجتماعية للاعتراف، لكن أنا لم أقدم سوى ملخص بسيط من شأنه السماح لتصور العدالة المبني على نظرية الاعتراف، لتقدم حجج معيارية مبررة حول الصراعات الاجتماعية الحالية. في المقطع الذي قدمت فيه، بإيجاز علاقات الاعتراف في المجتمعات الحديثة الليبرالية انطلق بطريقة غير مباشرة من افتراضات تعنى بالتوجه الأخلاقي للتطور الاجتماعي. بالفعل فمبادئها الداخلية، لا يمكن اعتبارها نقطة الانطلاق شرعية ومبررة لمشروع اتيقا سياسي إلا إذا تحرك في إطار اجتماعي مجدد لشكل أخلاقي عالي للاندماج الاجتماعي.

كما جميع منظري المجتمع المرتبط بمقاربة داخلية، الذين ينطلقون من شرعية النظام الاجتماعي الحديث: أمثال هيجل وماركس ودوركايم؛ انطلق أنا من التفوق الأخلاقي للحداثة، حيث افترضت أن التأسيس المعيارى هو حصيلة تطور في ماضي مختار برؤية

لم افعل سوى استحضاره، مروراً بالمعايير التي سمحت لي وصف الاختلافات بين دوائر الاعتراف كرافعة للتطور الأخلاقي: مع تشكل الدوائر الثلاث كل فرد تزايد فرصه في المجتمع الجديد لتحقيق استقلاليته الفردية؛ لان بإمكانه تجريب استقلاليته الفردية عبر الدوائر الثلاث.

إذا كانت قناعات هذه الخلفية واضحة، فيمكننا الحصول على معيارين بمجموعهما يمكنهما تبرير فكرة تقدم في علاقات الاعتراف: من جهة لدينا صيرورة الفردنة، إذن تزايد الفرص لتمفصل شرعي لمختلف مظاهر الشخصية؛ من جهة أخرى صيرورة الإدماج الاجتماعي أي إدماج تام للأفراد في المجتمع.

من السهل ملاحظة إلى أي نقطة هذين المعيارين مرتبطين بطريقة داخلية، بمقدمات نظرية واجتماعية لنظرية الاعتراف. حيث يعطى لهما إمكانيتين لتزايد الاعتراف الاجتماعي. اذا كان الإدماج الاجتماعي يتم عبر تأسيس علاقات الاعتراف، عبرها يحصل الأفراد على توافق اجتماعي لبعض مظاهر شخصيتهم ومن ثم أعضاء في المجتمع؛ فنوعية الإدماج الاجتماعي يمكن أن تتحسن بفضل الاعتراف ببعض مظاهر شخصية الأفراد بصفة عامة: إما عن طريق الفردنة أو عن طريق تزايد الإدماج الاجتماعي.

المهم بالنسبة للتحسين النوعي، يكمن قبل كل شيء في فك الاشتباك بين الاعتراف القانوني والتقدير الاجتماعي، على المستوى القاعدي هذه الفكرة في نفس الوقت اخترقت وبالتالي فجميع الأفراد لهم نفس الفرص في تحقيق ذواتهم عن طريق المشاركة في علاقات الاعتراف.

تقويم التطورات الأخلاقية

هكذا قمنا بتبرير لماذا البنية التحتية الأخلاقية للمجتمعات الليبرالية الرأسمالية، يمكن اعتبارها نقطة الانطلاق شرعية في إيتيقا سياسية. يبقى سؤال كيف يمكن تقويم التطورات الأخلاقية داخل هذه المجتمعات. من الواضح أن حل هذا المشكل لن يكون سوى في إطار نموذج المساواة الثلاثية الذي يظهر باعتباره حقيقة معيارية مع تمييز الدوائر الثلاث للاعتراف فما يسمى فيما بعد بالعدل سيقدر حسب هذه الدوائر سواء بالعلاقة مع فكرة جواب عن حاجة عاطفية ومساواة في الحقوق أو الإنصاف في التعويض؛ فمتغيرات التطور الأخلاقي داخل النظام الاجتماعي الجديد لا تعرف إلا بواسطة الدوائر الثلاث.

فعن طريق فكرة "القيمة المائلة" بالمعنى الذي أعطيناه سابقا في تقديمنا لدوائر الاعتراف. وبالتالي في مرحلة ثانية يمكن تبيان الدور النقدي لتصور عدالة مبني على نظرية الاعتراف، لا ينحصر في المطالب القانونية لهذه القيم الخاصة بالدوائر الاعتراف، لكن بالعكس جمع امتحان وضع الحدود بين دوائر القيمة. صحيح أنني اكتفيت بهذه التوضيحات البسيطة لحد الآن كما قلت سابقا، فالتطورات داخل العلاقات الاجتماعية للاعتراف تكتمل على مستوى الفردنة ومستوى الإدماج الاجتماعي. سواء بالنسبة لانفتاح لمظاهر الشخصية الجديدة في الاعتراف المتبادل بحيث يزداد التوافق الفردي الاجتماعي أو سواء بازدياد إدماج الأفراد في علاقات الاعتراف الموجودة، بحيث تزداد وتتسع حلقة الاعتراف المتبادل بين الأفراد.

مع هذا النظام الثلاثي للاعتراف الذي ظهر مع المجتمع الرأسمالي الحديث، لن نعرف جيدا اذا ما كان هذين المعيارين للتطور الأخلاقي يمكن أن نجداهما على صعيد الممارسة.

بالفعل فالدوائر الثلاث للاعتراف مرتبطة بمبادئ معيارية، حيث هذه الأخيرة تحتوي على ما هو عادل وما هو غير عادل. على هذه النقطة فالفكرة التي قمت بتقديمها سابقا هي الكفيلة بتحقيق ذلك فكل مبدأ من مبادئ الاعتراف يحتوي على "قيمة مائلة" خاصة حيث معناه المعياري يظهر في الوقائع عن طريق صراع متواصل لتأويله وتطبيقه التطبيق المناسب.

هكذا فممكن في أي لحظة، في داخل كل دائرة إثارة جدل أخلاقي جديد للخاص والعام الذي يروج لرأي خاص بالرجوع إلى المبدأ العام للاعتراف؛ وهذا لم يتم أخذه بعين الاعتبار. اذا كانت هذه القيمة المائلة لمبادئ الاعتراف أمام تكلف في تأويله الاجتماعي الذي إليه ترتبط نظرية الاعتراف المشروحة سلفا التي بإمكانها أن تأخذ موقعا مهما باعتبار وظيفتها النقدية: أمام الممارسات الرائجة للتأويل التي تروج لما يوجد من حالة وقائع خاصة ونوعية الذي يفرضه الاعتراف الأخلاقي لتوسيع دوائر الاعتراف لتشمل الجميع. في الحقيقة أي نقد لن يسمح لنا بكسب وجهة نظر تمكننا من التمييز بين الأشكال المؤسسة وغير المؤسسة لما هو خاص إلا بعد ترجمة المعيار العام للتقدم المشروح سابقا؛ بالمعنى دوائر الاعتراف المتتابعة: يتم الاعتراف بأمر عقلائي وشرعي عبر إمكانية فهم نتائج تطبيقه على أساس إما ربح فردانيته أو الإدماج الاجتماعي. حتى ولو ان هذه الصياغات النظرية تذكرنا من بعيد بفلسفة التاريخ لهيغل، فان استعمالها لن يتم إلا في إطار شروط نظرية تسمح لنظرية الاعتراف أن تلعب اليوم دورا نقديا.

التحقق من المطالب الأخلاقية المبررة، تبدو مهمة لأي عمل كان الا يمكن اذا قمنا بوضع حدود حول مبادئ العدالة وبالرجوع إليها يمكن لأي مطلب أن يحوز شرعية كبيرة. في نموذجي هذا يتناسب مع فكرة التي حسبها تتحرك في مجتمعا على أساس ثلاث مبادئ أساسية للاعتراف المختارة لقيمة مائلة معيارية نوعية خاصة به التي تسمح بمطالب الاختلافات أو حالات الوقائع المنسية لحد الآن.

من بين العدد الكبير من الاكراهات الخاصة، التي هي موضوع مطالب الاعتراف في الصراعات الاجتماعية. يجب اختيار تلك المبررة أخلاقيا وفي المرحلة الثانية لابد من استعمال معيار للتقدم مشروح ومقعد. نعم فالاكراهات لوحدها إلى توسيع علاقات الاجتماعية للاعتراف التي يمكن اعتبارها بطريقة لائقة معيارية: لأنها تذهب في معنى تحديد المستوى الأخلاقي للإدماج الاجتماعي.

فנקطنا المرجع هما الفردنة والإدماج الاجتماعي، تمثل المعايير التي بفضلها يمكن لأي امتحان أن يلتزم. نحتاج إلى معقولة لنتمكن من تطبيق معيار العلم للتقدم المشار إليه سابقا داخل دوائر ثلاث للاعتراف. بالفعل فمسألة التقدم في تطبيق مبدأ المساواة لن يتضح إلا في إطار دائرة القانون الحديث وهذا لا يسري على المبدأين الآخرين للاعتراف كالحب والمساهمة في المجتمع.

كما في سياقات معيارية عديدة، من المفيد للمرة الأولى إعادة صياغة المعيار الإيجابي إلى السلبي ومن ثم الانطلاق كمرجع فكرة إزالة العقوبات المتناسبة: تقدم أخلاقي في دائرة الحب يمكن ان يعني هكذا إزالة بالتدرج كل التمثلات الخاصة بالأدوار الاجتماعية فهذه الأكليشيهات والانفعالات الثقافية التي تسبب قلقا في إمكانية التكيف المتبادل لحاجات الآخرين.

فيما يخص دوائر التقدير الاجتماعي، فأني تقدم سيعني مسائلة جذرية للبناءات الثقافية التي كانت في ماضي الرأسمالية المصنعة، حيث كانت تهم فقط بما هو جدير أن يكون عملا اجريا. لكن أي نموذج لتقدم مبني على التمايز الصناعي يجد نفسه أمام صعوبة التي أحب أن أناقشها للختم لأنها توضح كل الصعوبة التي تواجهني.

في عرض حالة مبدأ مساواة التعامل أمام العدالة في دائرة التقدير المرتبط بالعمل، عرف تقدما مع بناء الدولة الاجتماعية؛ يظهر إلى أي حد التطورات الأخلاقية في النظام الاجتماعي الحديث يمكنها أن تؤدي إلى وضع حدود جديدة بين اختلافات دوائر الاعتراف: لأن لا يسارونا الشك بأن هذا في مصلحة الطبقات المهدة دائما بالأزمة الاقتصادية، من اقتطاع جزء من الوضع الاجتماعي المبني على العمل وتحويله إلى واجب الاعتراف بالحقوق. في أي حالة من تحولات الحدود لا يمكننا التكلم عن التطور الأخلاقي إلا إذا كانت الشروط الاجتماعية لتكوين الهوية الشخصية تتحسن باستمرار لجميع أفراد الطبقات عبر الانتقال الجزئي على مبدأ جديد. يظهر سواء خاصة، صيرورة توسيع الحق أي اتجاهات إلى توسيع المبدأ القانوني للمساواة المختارة من قدرة التدخل في دوائر الاعتراف الأخرى للقيام بإصلاحات ومن ثم ضمان الحدود الدنيا للهوية الشخصية. من هنا يسمح بمعرفة المنطق الأخلاقي، مصدر الانتقال الحدود باعتبار ما يجري يتم انطلاقا من دائرة الحق لتوجيه الدوائر الأخرى: لأن كما المبدأ المعياري للحق الحديث يعتمد على مبدأ الاحترام المتبادل بين الأشخاص المستقلين له في الأصل طابعا غير شرطيا حيث جميع الأفراد المعنيين يستفيدون منه؛ اثر ملاحظتهم أن الشروط الضرورية للمحافظة على الاستقلالية الفردية غير محمية بما فيه الكفاية.

فالصراعات الاجتماعية لانتزاع حقوق اجتماعية التي اشرنا إليها سابقا، ليست هي الأمثلة الوحيدة التي توضح صيرورات توسيع دائرة الحق المنطلقة من الأسفل. هناك أيضا النقاشات التي تشعبت كثيرا حول الضمانات القانونية لمبدأ المساواة المتبادل في التعامل داخل الأسرة: فالحجة المهمة بغض النظر عن الهيمنة الذكورية في الحياة الخاصة، لن يتمتع النساء بشروط تحديد ذاتي إلا إذا أخذت هذه الشروط طابع حقوق تعاقدية ومن ثم تصبح واجب يخص الاعتراف القانوني.

نستنتج من خلال تأملات حول تصور لعدالة مبني حول نظرية الاعتراف، أن يضطلع بوظيفة نقدية ليس فقط في ما يتعلق بمسألة الدفاع القانوني للتطورات الأخلاقية في دوائر الاعتراف. نحتاج كذلك إلى امتحان تأملي للحدود المقامة بين المناطق لمختلف مبادئ الاعتراف. لأن الشك لن يرفع إلا بتقاسم العمل المبني بين الدوائر الأخلاقية التي لن تؤثر على إمكانيات الاستقلالية الفردية. وليس نادرا أي تساؤل يصلنا إلى نتيجة مفادها: أن توسع الحقوق الفردية هو الضروري عندما نكون تحت تصرف مبادئ الحب أو المساهمة لا تضمن بما فيه الكفاية شروط الاحترام والاستقلالية.

الروح النقدية لأي تصور للعدالة، هنا سيدخل في صراع مع وظيفته الوقائية مادام أن جميع الشرعيات الأخلاقية تصب في مصلحة انتقالات الحدود التي تحتوي أيضا على ضرورة الحفاظ على التمييز بين الدوائر: لأن شروط تحقيق الذات في المجتمع الحديث، ليست كما رأينا سابقا مضمونة فقط اجتماعيا عندما يدخل الأفراد في تجربة الاعتراف المتبادل ليس فقط لاستقلاليتهم بل أيضا لحاجاتهم الخاصة وقدراهم النوعية.

خاتمة:

انطلاقا من مفهوم الاعتراف (الصراع من اجل الاعتراف 2000) فتح الفيلسوف الألماني أكسل هونيث أفقا جديدة في النظرية النقدية عامة وفي براديعم التواصل الذي طوره هابرماس خاصة. للأسف هذا الأخير لم يبرز بما فيه الكفاية الطابع الصراعى لما هو اجتماعي، في حين أن الفيلسوف أكسل هونيث أكد أن الصراع من اجل الاعتراف "يعني بالدرجة الأولى إرادة الوجود التي تكشف وتشجب الأمراض الاجتماعية والمفارقات الناشئة للمجتمع الرأسمالي.

في رأي أكسل هونيث، فادورنو بعمله على اخذ مسافة على ما هو اجتماعي وبالتالي حقل أفعال قابلة بأن يكون سلطة مضادة لمبدأ الهيمنة الذي عمل على وقف أية إمكانية للنظرية النقدية للحفاظ على رابط الممارسة المؤسسة على مشروع التحرر. إذن يعتمد أكسل هونيث في نظريته النقدية الجديدة على براكسيس يركز على الطابع الصراعى لما هو اجتماعي.

لهذا نجدّه يعود إلى أستاذه هايرماس الذي وطد العلاقة بين النظرية والممارسة للحفاظ على الطابع التوافقي التداوتي مقابل العقل الازدائي. حيث تمّ تعويض براديجم الإنتاج (عند ماركس) ببراديجم التواصل عند هايرماس؛ لكن هذا الأخير لم يبرز جيدا الطابع الصراعى لما هو اجتماعى.

مع ذلك فإنّ هذا المفهوم الذى يسمح بتعريف ما هو اجتماعى بطريقة كافية أى استثمار حقل الصراعات والمواجهات التى تكون مادته الأساسية، التى تتموقع فى أصوله. مع العلم أن فوكو اقترب من هذا المفهوم لكن بطريقة دقيقة ، الشيء الذى يجعل أكسيل هونيث يندرج فى التقليد الألماني الفلسفى : كارل ماركس وهيجل وزيمل.

فمن خلال ديالكتيك الصراع ، يرى أكسيل هونيث إمكانية فهم ما هو اجتماعى . بالفعل ففهم هذا الأخير من خلال اللغة ، يعتبر حسب هونيث اجراء اختزالى وذاتى وهو فى الأخير خطأ إبستمولوجى ؛ متناسين دعوة أشكال التفاعل غير الخطائى أى جميع التعبيرات الاشارية والرمزية والجسدية للتفاعل الاجتماعى.

فيما يخص الأسس الممكنة لنظرية نقدية جديدة يؤكد هونيث على حضور مفهوم الاعتراف على أساس الاعتراف والخطاب ، بالنسبة له اية نظرية اجتماعية تشتغل على عكس هذا المفهوم فهى فى الواقع تنكر معيش المجتمع.

من خلال أمراضه الاجتماعية يفهم هونيث "العلاقات والتطورات الاجتماعية التى تؤثر على تحقيق الذات" فهذه الأمراض تظهر على شكل استيلا ب اي من خلال اغتراب ذاتنا عن أنفسها ، هذا من خلال شروط حياتنا وعلاقتنا مع الآخر ومع العالم. فهذه الفكرة تواجه التقليد الذى رسخته مدرسة فرانكفورت بسيطرة العقل الازدائي.

ونفس الأمر ينطبق على أستاذه هايرماس الذى شخص جيدا استعمار العالم المعيش من طرف الأنساق فى إطار عقلانية اداتية. فما يريد هونيث إبرازه بالاعتماد على مفهوم الاعتراف وبمحاولته إبراز العلاقة بين الاعدالة والأمراض الاجتماعية هو أن: تطور المجتمع النبو ليبرالى يندرج فى سياق تصبح شروط تحقيق الذات على الأقل ملوثة وربما تشكل نقطة الاعدودة.

فهذا التوجيه جعله يبقى فى إطار تقليد فلسفى ألماني يرتكز على جدلية كائن /وجود أو بالا حرة على الجدل السلبي أو الانفصال. فمفهوم الهوية أو اللاهوية هو الذى يقدم لنا مفهوم الاعتراف. بالتحديد إبراز الطابع الذاتى المشار اليه. فللاعتارف هو اللا وجود بالمعنى الاجتماعى للكلمة (ص225).

فهذا الوجود أو الوجود غير المرئى حسب هونيث ، يمكن فهمه باعتباره لا تمثيل للآخر أو بالا حرة فهذا الدخول المسدود إلى تمثيل الآخر: يعنى أن الآخر ليس له وجود لأنه مشار إليه انه غير قادر على ان يذكر بأنه موجود او ما هو اشد: غير قادر على ان يكون معينا لأنه شفاف غير مرئى.